هذا العدد

مؤتمر "قضايا التدريب في مجال علم النفس:
مشكلات وآفاق المواجهة الثقافية والمهنية"

هذا العدد هو العدد الخاص الثالث من الأعداد الثلاثة التي خصصناها لمؤتمر *"قضايا التدريب في مجال علم النفس: مشكلات وآفاق المواجهة الثقافية والمهنية"* الذي عقدته رابطة الاخصائيين النفسيين بمشاركة لجنة علم النفس بالمجلس الأعلى للثقافة في الفترة من ١١- ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

وقد خُصص هذا العدد لعرض قضيتين مهمتين تم طرحهما في المؤتمر، وهما: إنشاء نقابة للمهن النفسية، وشروط وضوابط الحصول على رخصة مزاولة مهنة العلاج النفسي، ولكي يحدث شمول وتكامل في العرض تم تضمين مقال لكاتب هذه السطور نُشر ككلمة لعدد سابق تحت مسمى (عدد مشروع النقابة)، والتي تناولت أحد أبرز المبررات التي يستند إليها المتخصصون في علم النفس في دعوتهم لإنشاء نقابة المهن النفسية والمتمثل في "اتساع مجالات دراسة علم النفس واتساع تطبيقاته عبر مختلف مجالاته"، وهو ما جعل علم النفس يتحول إلى مظلة أكبر تضم تحتها "علوم نفس" وليس مجرد تخصص ضيِّق يسمَّى علم النفس (يتم عرضها مرة أخرى في نهاية هذه الكلمة)، وكذلك تم تضمين قانون الصحة النفسية المُعدل رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠، وعلى ذلك نُظم هذا العدد على النحو التالي:

المقال الأول: مقال أعدته **د. منى درويش** (مدير تحرير المجلة وعضو لجنة أمانة المؤتمر)، تناول رؤية **الأستاذ الدكتور أحمد عكاشة** لعدد من النقاط المهمة ذات الصلة بعملية العلاج النفسي في المجتمع المصري، ومنها ضرورة الاهتمام

برفع مستوى الثقافة النفسية لدى جميع أفراد المجتمع، من حيث طبيعة الأمراض النفسية وأعراضها وطرق التعامل اللائقة مع المريض النفسي، والعملية العلاجية وفريقها ونسب الشفاء المتوقعة، كذلك طبيعة الأدوية النفسية وإجراءات صرفها الصحيحة.

كذلك أشار سيادته عبر أكثر من لقاء وكلمة له، إلى شروط من يعمل اخصائيًّا نفسيًّا داخل المستشفيات، وضرورة أن يكون تخصصه الدقيق علم النفس الإكلينيكي، وأن يكون مستوفيًا لشروط مزاولة المهنة الأخرى، وانتظار سيادته للمزيد من الجهد لروابط وجمعيات علم النفس لتولي مسئولية ذلك والحفاظ عليه، ومن ثم أهمية وضرورة إنشاء نقابة للمهن النفسية، وامتد حديث سيادته إلى قانون الصحة النفسية الجديد رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠ وما شمله من تعديلات مقارنةً بالقانون القديم؛ إمعانًا في احترام حقوق الإنسان وخاصة المريض النفسي.

المقال الثاني: كتبته **الدكتورة/ زيزي السيد** (أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب جامعة الفيوم)، تناول واقع ممارسة العلاج النفسي في مصر وشروط الحصول على رخصة مزاولة المهنة في ضوء تجربة دولة المملكة العربية السعودية في ذات السياق، وقد تم استعراض الأسس التي يبنى عليها نظام منح الرخصة وإجراءاته في الدولة الشقيقة؛ حيث قُسم التدريب والترخيص إلى مراحل، لكل مرحلة منها ضوابط وشروط.

كذلك يعرض المقال بعض المؤشرات الواقعية حول التدريب على العلاج النفسي في مصر وذلك من خلال تحليل أولي لبيانات تم جمعها حديثًا من عينة من الاخصائيين النفسيين المهتمين بالتخصص في العلاج النفسي ويسعون للحصول على ترخيص وزارة الصحة لممارسة مهنة العلاج النفسي.

وأُلحق بالمقالين السابقين **قانون الصحة النفسية** متضمنًا قرارات رئيس جمهورية مصر العربية بإصدار قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩- قانون رعاية المريض النفسي، وبإصدار قانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠- بتعديل بعض أحكام قانون رعاية المريض النفسي الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩، وكذلك نصوص قانون رعاية حقوق المريض النفسي، اللائحة التنفيذية المعدلة بقرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢١، والنماذج الملحقة باللائحة التنفيذية، بالإضافة إلى مواد ذات صلة من قوانين أخرى.

ونأمل أن يكون هذا العدد قد رسم صورة متكاملة عن القضايا محل النقاش، وأسهم في توضيح بعض الأمور -ذات الصلة- المختلطة في الأذهان، مما يساعد على تكوين رؤية صحيحة وفهم أعمق للموضوعات.

أ. د أيمن عامر

رئيس تحرير العدد الخاص

ومقرر المؤتمر

"علم نفس أم علوم نفس"

يمثل العدد الخاص الراهن امتدادًا لعدد سابق نشرته مجلة دراسات عربية (أبريل ٢٠٢١)، حول مشروع نقابة المهن النفسية، وقد تناول عدد مشروع النقابة "ماضي وحاضر ومستقبل" نقابة المهن النفسية، أما العدد الراهن فيتناول أحد أبرز المبررات التي يستند إليها المتخصصون في علم النفس في دعوتهم لإنشاء نقابة المهن النفسية والمتمثل في "اتساع مجالات دراسة علم النفس واتساع تطبيقاته عبر مختلف مجالاته"، وهو ما جعل علم النفس يتحول إلى مظلة أكبر تضم تحتها "علوم نفس" وليس مجرد تخصص ضيِّق يسمى علم النفس.

وقد تصدَّر العدد السابق (عدد مشروع النقابة) مقالٌ لكاتب هذه السطور عرض خلاله للمبررات التي وقفت وراء السعي الممتد للاخصائيين النفسيين لإنشاء نقابة لهم للمهن النفسية.

وصنَّف الكاتب هذه المبررات في خمس فئات كبرى من المبررات، تناولت:

أولًا: الزيادة المطردة في أقسام علم النفس وخريجيه: وحدوث طفرة كبيرة، وزيادة مطردة في عدد أقسام علم النفس بالكليات والجامعات المصرية، وهو ما صاحبه زيادة في عدد الخريجين من أقسام علم النفس المتعددة، سواء من كليات الآداب أو من غيرها من الكليات المناظرة أو المتقاطعة معه.

ثانيًا: اتساع مجالات علم النفس وتطبيقاته: فقد تعددت تخصصات علم النفس الأساسية والبينية والتطبيقية، بحيث أصبحنا الآن بصدد ما يمكن تسميته بـ"علوم النفس" وليس بصدد "علم نفس" واحد عام.

وبتزايد التخصصات تزايدت مجالات العمل، وتزايدت الحاجة للاعتراف المهني بالمشتغلين بهذه المجالات.

ثالثًا: اتساع حاجة المجتمع للسيكولوجيين ولتطبيقات علم النفس: فحديثًا، حدثت طفرة كبيرة في درجة انتباه المجتمع لأهمية العلوم الإنسانية في حل مختلف مشكلاته، وكان على رأس هذه العلوم، العلم الذي يتقاطع مع كل تفاصيل الحياة اليومية للإنسان وهو ***علم النفس***، وصاحب ذلك اتساع الاهتمام بدور علم النفس في النهوض بمختلف مجالات الحياة، فتوسعت حاجة المجتمع للسيكولوجيين،

مع اعتراف ضمني بالدور المتميز للاختصاصي النفسي في مختلف مناحي الحياة، سواء في المجال الإكلينيكي والصحي، أو الإرشادي والتأهيلي، أو الصناعي والإداري، أو العسكري والشرطي، أو الإبداعي والفني.. إلى آخر أوجه الحياة ومجالاتها.

وصاحب ذلك على مستوى المؤسسات المجتمعية، تغيير في الصورة الشائعة عن وظائف علم النفس وتطبيقاته، فدور علم النفس في المساهمة في تشخيص الأمراض النفسية وعلاجها لم يعد هو الدور الوحيد المتوقع من السيكولوجيين، بل أصبح لعلم النفس دور ملموس في مختلف التخصصات، ولم يعد مقتصرًا على المجال الإكلينيكي.

رابعًا: أزمة الهوية وتهديد استقلالية التخصص: فتجمعت عدة عوامل متنوعة كادت أن تشوه مجتمعيًّا الصورة الذهنية عن الاخصائي النفسي، وتراكمت متغيرات أخرى على نحو أصبح مهددًا للهوية العلمية للاخصائي النفسي، أولها أنه صاحب زيادة حاجة المجتمع للاختصاصيين النفسيين، زيادة في عدد ما يمكن أن نطلق عليهم الدخلاء على المهنة الذين مارسوا دور السيكولوجي دون أي خلفية أكاديمية أو علمية أو تخصصية، مما أدى إلى تشويه في الصورة الذهنية عن علم النفس، فدور السيكولوجي أصبح دورًا مختلطًا في الصورة الذهنية لدى الجمهور العام، *فمرة* يختلط دوره مع دور الاخصائي الاجتماعي في المدارس الحكومية، *ومرة ثانية* يختلط دوره مع دور الاخصائي النفسي التربوي (بل ويختلط أحيانًا مع دور مدرس مقرر علم النفس في المرحلة الثانوية)، ومرة *ثالثة* يختلط دوره مع الطبيب في مؤسسات الرعاية الصحية النفسية، ووصل الأمر لاختلاط دوره مع دور اختصاصي رعاية الشباب بالجامعات، ومع اخصائي التنمية البشرية في مجالات الصحة العامة. وهذا الخلط على نحو ما يشير إليه آباء المهنة لا يوجد له مثيل إلا في ثقافتنا العربية فقط، فلا مثيل له في الدول الأجنبية المتقدمة.

خامسًا: اختلاط الموقف في الأذهان فيما يتصل بنوعية النقابات وأهداف كل منها، فهناك النقابات المهنية مقابل النقابات العمالية مقابل النقابات المستقلة، وهنا استقطبت كل نوعية من النقابات جمهورًا من السيكولوجيين (وغيرهم)، وأصبحت هذه النقابات وكأنها في وضع تنافسي رغم أن كل نوعية من هذه النقابات لها أهدافها ومسئولياتها المختلفة عن بعضها بعضًا.

وفي ضوء هذه المبررات، سعت المجلة إلى الكشف عن تجليات تلك المبررات من خلال استكتاب أساتذة علم النفس الكبار كل في مجاله ليدلي بشهادته حول هذا الدور التطبيقي المتنامي لعلم النفس، ورغم أن المجلة تركت لكل أستاذ أن يكتب ما يحلو له، كان لها مطلب محوري واحد وهو أن يعرض كل أستاذ لمحاور كل تخصص اختاره من تخصصات علم النفس وما أنجز فيه من تطبيقات. ومن الأساتذة من أسهب مشكورًا في توضيح تلك التطبيقات التي عايشها حول علم النفس في مصر، ومنهم من اختار طريقة العرض الموجز لأهم ما أنجز من تطبيقات لعلم النفس التي شهدها وشارك فيها خلال عمره المديد.

ومما رصده أساتذة التخصص حول التطبيقات التي أنجزت لعلم النفس في المجال، والتي يتناولها هذا العدد.

ما طرحه حسين عبد القادر بقوله:

> "... **بدأ عمل خريجي قسم علم النفس بمصلحة الكفاية الإنتاجية[1] منذ عام ١٩٥٦ لتتواصل ميادين العمل بعدها، ما بين مراكز بحثية ميدانية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) ووزارات ومؤسسات ومصانع وجمعيات أهلية وما أكثرها ليتأكد معها الدور والرسالة، وبخاصة مع اتساع رقعة الخريجين وأعدادهم**".

وأشاد فرج طه بجهود الأساتذة الأوائل في هذا الصدد بقوله:

> **ومن الواجب علينا هنا أن نشير بالجهود المبدعة والرائدة التي بذلها**

[1] مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر.. أنشأت الإدارة الحكومية الحديثة هيئة خاصة لتنظيم الجهاز الإداري الحكومي أسمته "ديوان الموظفين" كانت وظيفته الرئيسة تتلخص في انتقاء وتوزيع المتقدمين للعمل بالحكومة على الأسس العلمية المتطورة في العالم؛ فيما يُعرف بالاختيار والتوجيه والتدريب المهني على أحدث ما وصل إليه العلم وأنفعه تحت مسمى "مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني" كهيئة كبرى تتبع وزارة الصناعة، وتختص أساسًا باختيار التلاميذ الحاصلين على شهادة الإعدادية العامة والراغبين في العمل بعد دراسة وتدريب لمدة ثلاث سنوات، دراسية وتدريبية، وملتحقين بعد اختيارهم مباشرة في مسابقة عامة، كطلاب تدريب مهني يلتحقون بشركات تتعاقد معهم لمدة ثلاث سنوات (فرج طه).

أساتذتنا المرحومون السيد محمد خيري مرسى في مصلحة الكفاية الإنتاجية، واللواء سيد عبد الحميد مرسي وعماد الدين إسماعيل في القوات المسلحة، ولويس كامل مليكة، وغيرهم كثير من الرواد من أساتذتنا وتلاميذهم الكرام.

أما طريف شوقي فيعدِّد تلك الخدمات النفسية بمؤسسات أخرى مثل:

وزارة الدفاع: حيث تعتبر وزارة الدفاع من أكثر الهيئات الحكومية اهتمامًا بالاستفادة من الخدمة النفسية بأشكالها المتنوعة في المجالات المختلفة بالوزارة، سواء في مجال اختيار الطلاب الملتحقين بالكليات العسكرية، أو اختيار وتدريب القيادات بمختلف المستويات القيادية إيمانًا منها أن حبات العرق في التدريب توفر قطرات الدم في أرض المعركة، وأن من تمرَّن تمرَّس، ويتم ذلك من خلال ضباط نفسيين متخصصين من خريجي أقسام علم النفس بالجامعات المصرية بعد التحاقهم بالكلية الحربية ليحصلوا منها على دبلوم في العلوم العسكرية، وبذلك يصبحون مؤهلين للخدمة في القوات المسلحة المصرية.

وزارة الداخلية: هناك مجالات متنوعة داخل وزارة الداخلية يتم فيها توظيف الخدمة النفسية بصورة أساسية، ويتم ذلك بواسطة ضباط نفسيين متخصصين من خريجي أقسام علم النفس بالجامعات المصرية، سواء في مصلحة السجون، أو شرطة مكافحة جرائم الآداب، أو شئون المتغيبين عن أسرهم، أو في عمليات التدريب لطلاب كلية الشرطة، والضباط العاملين الملتحقين ببرامج الدبلوم والماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا والتدريب بأكاديمية الشرطة.

وزارة التعليم العالي والتعليم العام: وذلك من خلال القيام بعمليات اختيار وإعداد القيادات الشابة، وخاصة فيما يتعلق ببناء الشخصية القيادية الفعالة القادرة على صنع مستقبل هذا الوطن، ووضعه في مصاف الأمم المتقدمة، فضلًا عن تنمية المهارات القيادية للقيادات الأكاديمية، والإدارية الحالية بالوزارة.

وزارة الشئون الاجتماعية: التي تركز على تنمية المهارات القيادية للعاملين في المجال التطوعي، وتكمن أهمية إعداد قيادات العمل التطوعي في أن عدد الجمعيات التطوعية في مصر أصبح يربو على الأربعين ألف جمعية؛ ومن ثم فإن اختيار وتدريب تلك القيادات أصبح ذا أهمية خاصة؛ نظرًا لدورهم المحوري في عملية التنمية الاجتماعية.

وزارة العدل: نظرًا للدور المحوري الذي يؤديه القضاة ووكلاء النائب العام في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي من خلال ما يصدرونه من أحكام رادعة على مرتكبي الجرائم العامة والخاصة، لذا (نجد صورًا مختلفة من الاهتمام) بعملية اختيارهم وتدريبهم حتى تضمن المؤسسة تدني معدل الأخطاء الشخصية والمهنية في أثناء الممارسة العملية لمهامهم إلى الحد الأدنى، مثلما الحال في عمليات اختيار الطيارين التي تخضع لاختبارات وقياسات نفسية محكمة، وبطبيعة الحال يذخر علم النفس بالعديد من المقاييس والاختبارات النفسية وآليات التدريب المتطور الكفيلة ببلوغ تلك الغايات.

وأضاف محمود أبو النيل إلى تلك الهيئات:

هيئة الرقابة الإدارية: لقد أتت هيئة الرقابة الإدارية على رأس الهيئات التي التزمت باتباع النظم والقواعد العلمية في علم النفس في اختيار الأعضاء العاملين بها وفقًا لأهم المتطلبات الرئيسية التي يجب توافرها في عضو هيئة الرقابة الإدارية من جوانب عقلية ونفسية وما إلى ذلك، لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة في أداء العمل.

مجال البناء والتشييد: على مستوى العمل النفسي اهتمت هيئات البناء والتشييد بتكليف متخصصي علم النفس لتحديد القدرات العقلية وخصائص الشخصية المتطلبة لدى العاملين بقطاع البناء والتشييد.

أما المجال الإكلينيكي والصحي "قلب التخصص وقاسمه المشترك": فاستمر التقدم فيه واتسع بصورة ملحوظة، وانتشر في مختلف الجهات بعد زيادة مهارات الاختصاصيين النفسيين بتعدد خبرات النجاح، وهو ما تقره سهير الغباشي بقولها:

إن الاخصائي النفسي المتمرس لديه (الآن) من التأهيل والتدريب

والأدوات ذات الكفاءة القياسية، وأساليب وفنيات التدخل الوقائي، والعلاجي، والتأهيلي، والإرشادي ما يكفل له القيام بأدوار مهمة في مجالات الصحة/ المرض أو العجز الجسمي، ومنها إمكاناته لتقديم إسهامات غير تقليدية في مختلف أقسام الرعاية الصحية، مثل أقسام طب ورعاية الأطفال، وأقسام رعاية الحالات الحرجة، وأقسام الجراحة وغيرها، ويستطيع أن يقدم إسهامات ذات دلالة في تحليل وتحسين نظم الرعاية الصحية، ورسم السياسة الصحية.

أما الوجه الآخر للعملة، وهو ما يتصل بالعوائق التي تحول دون تقدم الاخصائي النفسي في مختلف مجالات حياته المهنية في الفترة الراهنة، فاستكتبت المجلة عددًا من الاخصائيين النفسيين الشباب ليكشفوا عن بعض المشكلات التي يعانيها الاخصائي النفسي وهو يمارس عمله، في أهم مجالين يعمل فيهما: مجال التربية والتعليم ومجال الصحة، فرصدت إحدى الاخصائيات النفسيات (د. وفاء متولي) مشكلات الاخصائي النفسي التي يواجهها في عمله داخل وزارة التربية والتعليم، وكشفت أخرى (أ. غادة) عن مشكلات الاخصائي النفسي عند العمل في المجال الإكلينيكي بالمستشفيات الجامعية.

وبين رأي رواد التخصص الذين جاهدوا ليخترقوا المصدات أمام عمل الاخصائي النفسي في مرحلة شبابه، ورأي الشباب الذين يجاهدون ليخترقوا المصدات الجديدة، يأتي هذا العدد داعمًا للدعوة التي يرفعها الاخصائيون النفسيون منذ أكثر من ٦٠ عامًا وهي "نحو إنشاء نقابة للمهن النفسية".

أ. د أيمن عامر

رئيس مجلس الإدارة